

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٨٥

**الأربعاء**، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد فان بوهيمن | (نيوزيلندا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | الأردن | السيدة قعوار |
| | إسبانيا | السيد أويارثون مارتشيسي |
| | أنغولا | السيد لوكاس |
| | تشاد | السيد شريف |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | الصين | السيد ليو جيايي |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد راميريث كارينيو |
| | ليتوانيا | السيدة سوريته |
| | ماليزيا | السيد إبراهيم |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | نيجيريا | السيد لارو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سيسون |

## جدول الأعمال

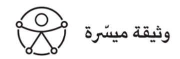
الحالة في ليبيا









افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في ليبيا**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

خلال هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد برناردينو ليون، والسفير رملان بن إبراهيم، الممثل الدائم لماليزيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد ليون.

**السيد ليون** (تكلم بالإنكليزية): منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس (S/PV.7398)، إستمر تدهور الحالة في ليبيا، في ظل الانقسام السياسي الكبير وأعمال العنف. لقد قتل الكثير من الليبيين في معارك دارت بينهم، وحدث الكثير من الدمار. وأدت الفوضى الميدانية أيضا إلى توسع الجماعات المتطرفة، بما في ذلك الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في عدد من المناطق في جميع أنحاء البلد. كما استغل مهربو البشر هذا الفراغ في السلطة، واستخدم العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، البلد كنقطة انطلاق محدثين بذلك طفرة غير مسبوقة في عمليات العبور الخطيرة للبحر الأبيض المتوسط.

إن الشعب الليبي يستغيث لوضع حد للفوضى. ويسرني أن أنقل اليوم أن هذه الرسالة قد وصلت لعدد من الزعماء الليبيين الشجعان الذين وقعوا في ١١ تموز/يوليه في الصخيرات في المغرب، بالأحرف الأولى على اتفاق سياسي. ويشكل هذا الاتفاق اعتماد إطار لاجراء المزيد من المحادثات، وقرّب البلد خطوة من إنهاء الصراع وتحقيق أهداف ثورة ٢٠١١.

وبينما لم يحضر بعض أعضاء الحوار، كانت رسالة الصخيرات رسالة مصالحة وتشجيع لجميع الليبيين من أجل التكاتف، لوضع حد للحالة الراهنة والمعاناة التي لا لزوم لها. ووقّعت لجنة الحوار التابعة لمجلس النواب الليبي، وأعضاء مجلس النواب المقاطعين، وشخصيات مستقلة، فضلا عن عدد من ممثلي الأحزاب السياسية والبلديات من شرق وغرب ليبيا بالأحرف الأولى على الاتفاق، وجرى الاحتفال بهذا الحدث بحضور وزير خارجية المغرب.

إن التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق ما هو، على أهميته، إلا خطوة واحدة إلى الأمام في عملية معالجة الانقسامات السياسية والمؤسسية. كما يشير هذا التوقيع بالأحرف الأولى إلى توافق الآراء على النص فيما بين الأطراف، مع فهم واضح بأنه لن يتم تعديله مرة أخرى، دون المساس بالمفاوضات بشأن مرفقاته.

ويحدد الاتفاق إطارا شاملا من شأنه السماح لليبيا باستكمال المرحلة الانتقالية التي بدأت في عام ٢٠١١. ويتضمن النص مبادئ توجيهية، وينشئ مؤسسات وآليات لصنع القرار لتوجيه العملية الانتقالية، إلى حين اعتماد دستور دائم. ومن المزمع أن يتوج بإقامة دولة حديثة وديمقراطية تقوم على مبدأ الشمولية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان.

أريد أن أثني على المشاركين الليبيين على ما أنجزوه بعد شهور من المفاوضات الصعبة. إن ذلك الاتفاق هو اتفاق ليبي، أبرمه ممثلون ليبيون من خلال بذل جهودهم الدؤوبة والإرادة

السياسية. وقد سعت المسارات المتعددة لهذه العملية لإشراك جميع شرائح المجتمع الليبي، من ممثلي البلديات إلى الأحزاب السياسية والنساء والناشطين الذين شاركوا منذ شهر كانون الثاني/يناير، واجتمعوا في الجزائر ومصر وتونس وسويسرا والمغرب، وفي الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

وكما يعلم أعضاء المجلس، قررت لجنة الحوار التابعة للمؤتمر الوطني العام عدم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق، على الرغم من أنها لا تزال ملتزمة بعملية الحوار. وكما ذكرت في الصخيرات، أريد أن أؤكد أن الباب لا يزال مفتوحا أمامها للانضمام. وأود أيضا أن أؤكد وأعترف بدورها الهام في صياغة النص. والاتفاق أيضا ثمرة عملها الشاق، ولا ينبغي تهميشها، مع استمرار تبلور رؤية مشتركة للتوصل إلى حل للأزمة. لقد عبر الشعب الليبي بشكل لا لبس فيه عن تأييده لإحلال السلام، وأنا واثق من أن الأصوات المعتدلة سوف تسمع النداء، وتعمل بصورة بناءة لإنهاء الصراع، والعودة بليبيا مرة أخرى إلى مسار الاستقرار والتحول الديمقراطي والانتعاش الاقتصادي.

لقد جرى من خلال هذا الاتفاق، الذي حظي بدعم قوي من جانب المجتمع الدولي، إحراز تقدم كبير. ولكنني لن أتحاشى التأكيد على أنه لا يزال يتعين القيام بعمل حاسم الأهمية، لإستكمال هذا التطور الأول والهام. ونحن ننتقل إلى المرحلة التالية من المفاوضات، المتعلقة بتشكيل حكومة وفاق وطني ومرفقات الاتفاق، فإنني واثق من أنه سيجري معالجة جميع القضايا المتبقية. إن الشعب الليبي يستحق حكومة قوية تمثل جميع الليبيين، يمكن للمجتمع الدولي دعمها وسيقوم بدعمها، من أجل التصدي للتحديات العديدة التي تواجه البلد.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني الكبير للمغرب وجميع الدول المجاورة لليبيا على دعمها وكرمها في استضافة جلسات الحوار المتعددة. وكان دعمها، ودعم العديد من البلدان الأخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا والجزائر وقطر والمملكة العربية السعودية، فضلا عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، حاسما لبناء توافق آراء في جميع مراحل العملية.

وأود أيضا أن أشكر الاتحاد الأفريقي ومنتدى البلدان المجاورة لليبيا على دعمهما وتوفيرهما فرص هامة لإجراء مناقشات وتبادلات بالغة الأهمية.

لقد ساعدت اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات المصالحة التي تم التوصل إليها على الصعيد المحلي على تحسين الحالة الأمنية، فضلا عن السماح بتحسين الحالة الإنسانية في غرب ليبيا. واكتسى ازدياد التقارب بين مدن مصراتة وورشفانة والزاوية والزنتان أهمية حاسمة في تيسير وقف إطلاق النار.

وفي وسط ليبيا، فرض المقاتلون المرتبطون بتنظيم داعش سيطرتهم الكاملة على مدينة سرت والمناطق الساحلية المحيطة بها. وانسحبت القوات الموجودة في مصراتة إلى منطقة أبو قرين التي تقع على بعد نحو ٧٥ كيلومترا شرقي سرت، غير أنها ما تزال تنفذ الغارات الجوية وتوقف تقدم داعش غربا، بينما حالت الانقسامات السياسية والأمنية السائدة في البلد دون وضع سياسة منسقة للتصدي للتهديد الذي تمثله الجماعات المرتبطة بداعش.

ففي بنغازي، ما تزال الاشتباكات بين مجلس شورى ثوار بنغازي وعملية الكرامة مستمرة دون أن يحقق أي من الطرفين مكاسب كبيرة تذكر. ولم يؤد الهجوم الذي شنه ثوار مجلس شورى بنغازي في وقت مبكر من تموز/يوليه إلى تغيير الحالة في الميدان. وفي مدينة درنة تمكن الإسلاميون المتشددون من مجلس شورى المجاهدين في درنة من طرد عناصر داعش من المدينة في حزيران/يونيه.

وما تزال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تواصل بذل الجهود الرامية إلى تهيئة المسار الأمني المواتي للحوار السياسي. ولذلك الغرض، نظمت البعثة عددا من الاجتماعات مع الجماعات المسلحة في ليبيا وخارجها، فضلا عن تكثيف

اتصالاتها الثنائية بصورة منتظمة مع قادة التشكيلات المسلحة من جميع الأطراف. ونتوقع عقد اجتماعات في الأسابيع المقبلة في مصر وبلدان أخرى في المنطقة، بالإضافة إلى عقد اجتماع لزعماء القبائل في مصر، يكتسي دوره أهمية مماثلة.

ويمثّل الدور الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الأمنية جزءا هاما آخر من جهود المصالحة الشاملة، ويتسم بأهمية بالغة في الحفاظ على الاتفاق السياسي ودعمه وتنفيذه. وقد استمعنا إلى شواغلهم وأخذنا إسهاماتهم في الاعتبار. وأعتزم عقد اجتماع مشترك لجميع الأطراف ذات الصلة بالأمن قبل التوقيع النهائي على الاتفاق.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد والانتهاكات والتجاوزات لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإنها ما زالت مستمرة في إفلات من العقاب في جميع أنحاء ليبيا، وما يزال السكان المدنيون يتحملون وطأة القتال الذي طال أمده. وفي بنغازي حيث اشتد القتال مرة أخرى في الأيام الأخيرة هذه، أدى قصف الأحياء السكنية إلى قتل وإصابة الأطفال والعاملين في المجال الطبي، بالإضافة إلى زيادة تدمير البنية التحتية المدنية. وتعرض المستشفيان الرئيسيان الوحيدان اللذان لا يزالا يعملان، مركز بنغازي الطبي ومستشفى الجلاء، للهجوم. وأفادت التقارير أن رجالا مسلحين يحملون قنابل يدوية قد اقتحموا المركز الطبي في ٥ تموز/يوليه وهددوا الأطباء والموظفين الآخرين. ويُعتقد أن عددا من المدنيين قد حوصروا، بما في ذلك في حي البلاد وحي الصابري، نظرا لعدم تمكن الأطراف المتحاربة من كفالة إجلائهم بطريقة آمنة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف السكان في بنغازي قد تركوا المدينة في محاولة للإفلات من العنف، في حين ما يزال يعرقل القتال المستمر عمليات الإغاثة الإنسانية. ولا تزال الحالة في بنغازي – مسقط رأس الثورة – مثيرة للقلق البالغ. ويجب أن نركز جهودنا مرة أخرى على تلك المدينة، وأن نسعى على وجه الخصوص إلى وضع حد للقتال الذي تسبب بدمار هائل.

وفي غرب ليبيا، أدى اندلاع أعمال القتال بصورة دورية، بما في ذلك في المناطق السكنية، إلى قتل المدنيين وإصابتهم، بمن في ذلك الأطفال، في مدينتي الزاوية والعجيلات. واستهدفت الجماعات المسلحة الأفراد بسبب أسرهم أو من جراء انتماءاتهم السياسية المتصورة. ولا يزال الآلاف من الليبيين محتجزين بصورة غير قانونية، بما في ذلك التقارير التي تفيد عن تعذيب المحتجزين. ويشمل ذلك العدد أشخاصا محتجزين على أساس هويتهم الأسرية أو القبلية فحسب، وأن الكثيرين منهم قد اختطفوا بغرض تبادلهم مع المقاتلين. ومن بين هؤلاء العاملون في المجال الإنساني. وقد شعرت بالارتياح بإطلاق سراح بعض السجناء مؤخرا في مختلف المدن في الأسابيع الماضية. ومع ذلك، ينبغي الإفراج عن جميع المحتجزين بصورة غير قانونية دون مزيد من التأخير. وقد حثثت جميع الأطراف على فعل ذلك قبل نهاية شهر رمضان. فهذه التدابير ليست مسألة تتعلق بحقوق الإنسان فحسب، بل إن من شأنها أيضا أن تسهم إلى حد كبير في تيسير المرحلة التالية من الحوار السياسي وتحقيق المصالحة.

ولا يفوتني الإشارة إلى محنة المواطنين الأجانب، وخصوصا المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذين يتعرضون للقتل والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، علاوة على الاستغلال والعنف الجنسيين وغير ذلك من الانتهاكات. ولا يزال عدد من العمال المهاجرين غير المسلمين مفقودين بعد اختطافهم في المناطق المحيطة بمدينة سرت في الأشهر السابقة. وإني لأخشى على سلامتهم بعد أن بث تنظيم داعش أشرطة فيديو في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٥ تصور أعمال قتل وحشي لنحو ٥٠ شخصا مسيحيا.

ويعوق انعدام الأمن استئناف عمل السلطة القضائية في بنغازي ودرنة وسرت. وفي طرابلس، انعقدت في ٢٠ أيار/مايو آخر جلسة لمحاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي و ٣٥ آخرين من المسؤولين في النظام السابق على الانتهاكات المرتكبة أثناء النزاع في عام ٢٠١١، وما زال

متوقعا إصدار الحكم في ٢٨ تموز/يوليه. ويجب أن تتغلب ليبيا على هذا الفصل المظلم من تاريخها عبر مساءلة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة وفقا للمعايير الدولية المتبعة في الاجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة.

وما تزال الحالة الإنسانية العامة مثيرة للقلق. فقد تضاعف عدد المشردين داخليا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بينما لا تزال الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص التمويل. وما تزال أوباري وغات وغيرهما من المناطق في الجنوب – التي بحاجة إلى المساعدة – لا يمكن وصول دوائر المساعدة الإنسانية الدولية إليها نتيجة لتدهور الظروف الأمنية.

إن ليبيا تمر بمرحلة حاسمة، وإن من واجبي أن أغتنم هذه الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة المجلس كي أحث جميع الأطراف في ليبيا على مواصلة المشاركة بصورة بناءة في عملية الحوار. وينبغي مساءلة المفسدين لأنهم المسؤولين عن عرقلة الاتفاق السياسي. ويجب علينا أن نوحد صفوفنا مرة أخرى لنبعث برسالة لا لبس فيها مؤداها أنه لا سبيل إلى تسوية التراع بالوسائل السلمية إلا عبر الحوار والتوافق السياسي. ولن يتحقق الانتقال السلمي في ليبيا بصورة ناجحة إلا ببذل جهود كبيرة ومنسقة في دعم حكومة الوفاق الوطني المقبلة، وكفالة توفير الأمن الكافي في طرابلس وفي جميع أنحاء البلد كي يتسنى استئناف أعمال الإدارة العامة. وإن حكومة الوفاق الوطني هي المحاور الوحيد الذي يمكن التصدي عبره للتهديد المتزايد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه.

وأنا على ثقة بأن المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المطلوب على أساس الأولويات التي سيحددها الليبيون. والأمم المتحدة على استعداد من جانبها للعمل مع الليبيين على ضمان ملكيتهم الوطنية لتلك العملية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ليون على إحاطته الإعلامية، وأثني عليه وعلى فريقه للعمل القيّم الذي يؤديانه باسم الأمم المتحدة.

وأعطي الكلمة الآن للسفير إبراهيم.

**السيد ابراهيم** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (ه) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بذلك القرار بشأن ليبيا. يغطي التقرير الفترة من ٥ آذار/مارس إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، حيث اجتمع أعضاء اللجنة مرة واحدة خلال هذه الفترة في مشاورات غير رسمية.

في البداية، أود أن أتطرق بإيجاز إلى أنشطة اللجنة ذات الصلة بالتوصيات الست الواردة في التقرير النهائي (S/2015/128) لفريق الخبراء بموجب القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤) الذي وافقت اللجنة على إجراءات متابعة له.

في ٢٦ آذار/مارس، قامت اللجنة بتحديث قائمة الجزاءات التي وضعتها، حيث قامت بإدراج المعلومات التي قدمها الفريق بشأن القيود الموجودة حالياً في القائمة في تقريرها النهائي.

في ١٤ نيسان/أبريل، بعثت اللجنة برسالة إلى الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة تطلب فيها الحصول على معلومات عن الموانئ وحقول ومنشآت النفط الخاضعة لسيطرة الحكومة الليبية، في ضوء التدابير المتخذة بموجب القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) فيما يتعلق بمحاولات تصدير النفط الخام بطريقة غير مشروعة من ليبيا. في ٢٢ نيسان/أبريل، قدّم الممثل الدائم لليبيا المعلومات ذات الصلة. وأوضح كذلك أن شركة النفط الوطنية، التي يمثلها رئيسها الذي يوجد مقره في بنغازي، هي الهيئة الوحيدة المأذون لها ببيع النفط والغاز. وفي ٥ أيار/مايو، ردّت اللجنة على الممثل الدائم لليبيا وشجعت الحكومة الليبية على تقديم تحديثات منتظمة بشأن هذه المسألة إلى اللجنة.

في ١٦ نيسان/أبريل، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تلفت الانتباه إلى توصيتين للفريق تتعلقان بأنشطة السمسرة في الأسلحة وعمليات تفتيش الشحنات، تذكر

الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥) فيما يتعلق بعمليات تفتيش الشحنات وتشجع الدول الأعضاء التي تملك الدراية والموارد اللازمة على مساعدة الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرة القانونية على تنفيذ تدابير تجميد الأصول.

وفي ٢١ أيار/مايو، وجهت اللجنة رسالة إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد برناردينو ليون، فيما يتعلق بتيسير وصول الفريق إلى ليبيا ودعته إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة. وتلقت اللجنة رداً في ٩ حزيران/يونيه.

وأود الآن تقديم لمحة موجزة عن الأنشطة الأخرى للجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في ١٦ نيسان/أبريل، أقرت اللجنة قائمة من المرشحين المقترحين لعضوية فريق الخبراء المعني بليبيا خلال فترة الولاية المقررة بموجب القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥).

في ٢١ أيار/مايو، تلقت اللجنة رسالة من الفريق تتضمن آخر المعلومات عن التحقيق المتعلق بتجميد أصول فرد، بزعم أنه يتعلق بنظام الجزاءات المفروض على ليبيا، لكنه، في الواقع، لم يُسم من قبل اللجنة بموجب تدابير تجميد الأصول.

في ٢ حزيران/يونيه، بدأت اللجنة النظر في المقترحات المتعلقة بتسمية اثنين من الأفراد في إطار تدابير تجميد الأصول وحظر السفر. غير أن هذه المقترحات أرجئت في وقت لاحق.

في ٨ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية للاستماع إلى فريق الخبراء بشأن خطة عمله. وواصلت اللجنة مناقشة مسألة التسميات الخاضعة للجزاءات.

ومنذ آخر تقرير دوري للرئيس إلى المجلس (انظر S/PV.7398) فيما يتصل بحظر الأسلحة، ردت اللجنة في حالتين بأن البنود التي يتم توريدها لا تتطلب موافقة، كونها تشمل معدات عسكرية غير فتاكة بموجب أحكام الفقرتين ٩ و ١٠، على التوالي، من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣). في الحالة الأولى، حثت اللجنة كلاً من الدولة الموردة والمؤسسة المتلقية على توخي الحذر والعناية الواجبة للتحوط من إمكانية إساءة استعمال المواد أو تغيير وجهتها. وفي الحالة الثانية، حثت اللجنة الدولة المتلقية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتحوط من إمكانية تحويل وجهتها.

وعلاوة على ذلك، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بإشعار حظر الأسلحة بموجب الفقرة ١٣ (ب) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١). كما بدأت اللجنة النظر في طلب الإعفاء من حظر توريد الأسلحة، بموجب الفقرة ١٣ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، بصيغته المعدلة بموجب الفقرة ٨ من القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، الذي علق في وقت لاحق. كما تبادلت اللجنة رسائل مع أربعة دول أعضاء في متابعة لطلب للحصول على إرشادات بشأن حظر الأسلحة مقدم من دولة عضو فيما يتعلق ب أعتدة عسكرية غير فتاكة صادرتها.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، ردت اللجنة على طلب للحصول على إرشادات بشأن كيان مدرج في قائمة الجزاءات وردت على مذكرة شفوية واردة من إحدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بفرع لكيان مدرج على قائمتها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ابراهيم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

**السيد الدباشي** (ليبيا): يطيب لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأشكر السفير رملان ابراهيم، ممثل ماليزيا الدائم، على التقرير الذي قدّمه بوصفه رئيساً للجنة الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١). كما أشكر السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته القيّمة. وأهنئه على شجاعته ومثابرته وصبره. وأهنئه وفريقه بصورة خاصّة على ما حققوه حتى الآن في مهمتهم الصعبة والمعقدة.

وأؤكد له دعم الحكومة الليبية للجهد الذي يقوم به وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل مساعدة الأطراف الليبية

على التوصل إلى توافق كامل حول مختلف المسائل يمهد الطريق لتشكيل حكومة وفاق وطني، ويوقف نزيف الدم، ويخرج ليبيا من أزمتها، ويحقق للمواطنين الليبيين الأمن ويبعث فيهم الأمل بتحقيق ما كانوا يصبون إليه خلال ثورة ١٧ شباط/فبراير.

اسمحوا لي أن أبدأ بالحديث عن لجنة الجزاءات. والتي للأسف — وأقولها بكل صراحة – ساهمت بطريقة غير مباشرة في إدامة عدم الاستقرار وتعزيز تمركز الإرهاب في ليبيا، وذلك بإصرارها على ممارسة ''فيتو'' غير معلن على تسليح الجيش الليبي، في مخالفة صريحة للفقرة ٧ من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٢١٤ (٢٠١٥) التي تنص:

''يدعو اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) إلى النظر بسرعة في الطلبات المقدمة بموجب الفقرة ٨ من القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) لنقل أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، بما في ذلك الذخائر وقطع الغيار المتعلقة بها، إلى الحكومة الليبية من أجل أن تستخدمها قواتها المسلحة الرسمية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التي تدين له بالولاء، وأنصار الشريعة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تنشط في ليبيا''.

إن ممارسات اللجنة تتعارض تماماً مع ما ورد في هذه الفقرة. فبالنسبة لطلب الحكومة الليبية الذي قدمناه في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، أبلغنا بعد ثلاثة أسابيع بأن اللجنة قد قررت تعليق اتخاذ قرار بشأنه إلى حين الحصول على معلومات إضافية. وقمنا في اليوم التالي، أي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥، بتزويد اللجنة بالمعلومات المطلوبة.

مع التأكيد بأن الاستلام سيتم على دفعات على مدار ستة أشهر. ومع ذلك أهمل الطلب تماما، و لم نتلق أى رد من اللجنة حتى هذه اللحظة.

الأمر الذي يؤكد أن هناك عرقلة متعمدة لمساعي الحكومة الليبية لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب، وبسط سلطتها على جميع الأراضي الليبية.

للأسف هناك أيضا مشكلة تواصل بين اللجنة وبعثة ليبيا لدي الأمم المتحدة، فمثلا قدم اقتراح بإدراج مواطنين ليبيين على قائمة الجزاءات دون أن تبلغ بعثة ليبيا به رسميا، أو يؤخذ رأي الحكومة الليبية في صحة المعلومات المقدمة، أو ما إذا كان التوقيت مناسبا لقيام مجلس الأمن باتخاذ تلك الخطوة أم لا.

باختصار لم نلمس ما يدل على أن إجراءات اللجنة حتى الآن تخدم مصلحة الشعب الليبي، فبعد أشهر من تقديم طلب الإعفاء من الحظر على السلاح، وردنا على كل الاستفسارات، بل حتى اقترحنا إرسال مراقبين للتأكد من أن السلاح المورد لن يسلم إلا إلى وحدات الجيش النظامية، لم نحصل على الموافقة.

ونأمل من اللجنة أن تغير ممارساتها، لتأخذ في الاعتبار حقيقة أن الشفافية والتعاون مع بعثات الدول المعنية، واحترام جميع قرارات مجلس الأمن، هو السبيل الأمثل لجعل نظام العقوبات فعالا، وضمان فرض أي عقوبات جديدة على أسس سليمة.

شهدت ليبيا أربع سنوات من الفوضى الأمنية والمؤسساتية، وعاما من الحرب الأهلية والاقتتال بين الأشقاء، دون سبب يذكر سوى الرغبة المحمومة لمن يسمون أنفسهم بالتيار الإسلامي في الاحتفاظ بالسيطرة على مفاصل الدولة ومواردها، ونتج عن ذلك تشريد ثلث السكان، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية وخسائر فادحة في موارد الدولة.

ولاشك أن الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في الصخيرات بالمغرب الشقيق، يعتبر إنجازا كبيرا يمهد الطريق لحل سلمي، حل يؤكد وحدة الشعب الليبي ووحدة التراب الليبي، ويضمن سيادة الدولة على جميع أراضيها، ويحفظ حقوق كل الليبيين، ويضمن عودة كل المشردين واللاجئين

منهم إلى بيوتهم آمنين، ويقفل الباب أمام عودة النظام السابق أو الديكتاتورية بأي شكل من الأشكال.

ولا شك أن أغلب الليبيين يرحبون بالاتفاق ويتطلعون إلى تنفيذ كل بنوده في أسرع وقت ممكن، ولكن يجب ألا ننظر إلى اتفاق الصخيرات باعتباره وصولا إلى الحل، فهو مجرد طريق إلى الحل، ما زال ممتلأ بالعوائق التي تحتاج إلى جهد كبير من الليبيين والأمم المتحدة لإزالتها.

هناك المصالح الشخصية وهناك التنظيمات المتطرفة والإرهابية التي لا تؤمن بالديمقراطية والدولة الوطنية، والتي ما زال بعضها مكونا أساسيا داخل تحالف مليشيات فجر ليبيا الذي يحتل العاصمة طرابلس، ويرفض التوقيع على الاتفاق ويراهن على إفشاله. ومن ثم يبقى تنفيذ الاتفاق مرهونا بمدى حزم هذا المجلس وحزم المجتمع الدولي في إقناع جميع الأطراف ودفعهم إلى الالتزام به، ودعم الجهود الرامية لتنفيذه بحسن نية، وتوفير البيئة الآمنة لعمل حكومة الوفاق الوطني، طبعا بالإضافة إلى ما سيقدمه من دعم للحكومة في التعجيل بإعادة بناء جيش قوي يخضع للسلطة المدنية وتسليح رجال الشرطة والأمن وعودتهم إلى العمل.

لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في الأسابيع الأخيرة تدفعنا إلى التفاؤل بقرب انتصار الحكمة والتزام الجميع بالاتفاق وتنفيذه ونذكر منها ما يلي:

أولا، انسحاب كتائب مصراته من المناطق الواقعة غرب طرابلس وظهور تيار شعبي في مدينة مصراته يدعو إلى التوافق ووقف الحرب. وكذلك ظهور توجه عقلاني واقعي بين عدد من المليشيات في المنطقة الغربية ساهم فيما يبدو أنه بداية فك ارتباط داخل مليشيات فجر ليبيا بين المتطرفين والمعتدلين. غير أنه للأسف يبدو أن هناك من يسعى لإحباط هذا التوجه بتأكيد الارتباط بالمتطرفين حيث لاحظنا أن القناة السابعة الإيطالية عرضت في الأيام الماضية تقريرا يؤكد استمرار تدفق السلاح عبر البحر من مصراتة إلى المليشيات المتطرفة التي تطلق على نفسها مجلس شورى الثوار في بنغازي، والذي كما تعلمون يضم أنصار الشريعة وعناصر من القاعدة وأعلن منذ تأسيسه رفضه للديمقراطية كما هو واضح في بيانه المرفق بتقرير فريق الخبراء في الوثيقة S/2015/128.

ثانيا، الاتفاق بين بعض المليشيات في المنطقة الغربية على وقف الاقتتال، والسماح بنشر الجيش والشرطة في بعض المناطق وتبادل إطلاق سراح المعتقلين ودخول الجيش إلى ثلاث مناطق دون قتال.

ثالثا، نشوب الخلاف والاقتتال بين المليشيات التابعة لداعش والمليشيات التابعة لتنظيم القاعدة في مدينة درنة رغم أيدولوجيتهما الواحدة واستمرار تحالفهما في مناطق أخرى ضد الجيش وخاصة في بنغازي.

وعلى عكس مليشيات تنظيم داعش فإن مليشيات القاعدة تتميز بتواجدها في عدد من المدن الليبية كميليشيات منفردة أو ضمن ما يسمى بمجلس شورى الثوار، أو مجلس شورى المجاهدين، وهي تحظى بدعم قوي بالمال والسلاح من السلطات غير الشرعية في العاصمة طرابلس، ومن بعض الدول، وتحصل أيضا على المكافآت من مصرف ليبيا المركزي. ولاشك أن بعض أعضاء مجلس الأمن يعرفون جيدا من يقود القاعدة في ليبيا ومن يقدم لها السلاح ومن يستقبل قادتها كزعماء سياسيين. وأعتقد أن ذلك يجب أن يتوقف.

لقد استطاع تحالف قوى الشر المدعوم من الخارج، أن يخدع أعدادا كبيرة من الشباب الليبيين بالتخويف من عودة النظام السابق، وادعاء الحرص على تطبيق قواعد الإسلام والإغراء بالمال ليجعلهم وقودا لحرب ضروس ضد الدولة وضد أشقائهم، لا لشيئ إلا ليُحكم الإرهاب في النهاية قبضته على الشعب الليبي باسم الإسلام ويشرده من دياره ويسرق أمواله، ويدمر ممتلكاته، بل ويحتل العاصمة ويعمل بكل الوسائل لإسقاط مجلس النواب المنتخب بعد أن فشل في تحقيق أي نجاح يذكر في انتخاباته. ومما

يدعو ربما إلى التفاؤل، بدء بعض الميلشيات والشباب المغرر بهم إدراك الحقيقة، وشروعهم في فك ارتباطهم بالميليشيات المتطرفة التي تنتمي لفكر تنظيمات داعش والقاعدة وأنصار الشريعة. ونأمل في القريب العاجل أن ينضم كل الليبيين إلى الجهد الوطني الذي تقوده الحكومة لاجتثات الإرهاب والتطرف من ليبيا سواء كان ذلك متمثلا في داعش أو القاعدة، أو أنصار الشريعة، كما نرجو أن يمثل تشكيل حكومة الوفاق الوطني، فرصة تاريخية لكل الليبيين ليؤكدوا من جديد حبهم لوطنهم واحترامهم لبعضهم ورغبتهم في التسامح والمصالحة مع أشقائهم، وتضميد الجراح والاتحاد من أجل إنقاذ الوطن من الغرق في مستنقع الإرهاب والتخلف وضمان مستقبل مشترك أفضل.

إن محاربة الإرهاب لا يمكن أن تكون مجرد رد فعل وقتي على هجمات المجموعات الإرهابية وأعمالها الإجرامية، بل يجب أن تستند إلى استراتيجية واضحة تنطلق من سياسة محددة مبنية على إدراك حقيقي للخطر، وتتضمن تعبئة كل الموارد المادية والبشرية في كل المدن الليبية لمكافحة التنظيمات الإرهابية وردع كل الأفراد والكيانات والدول التي تقدم لها المساعدة، وقد حان الوقت لكي يدرك مجلس الأمن الفرق بين من يحارب الإرهاب لاجتثاثه كخيار استراتيجي من أجل مصلحة الشعب الليبي بأكمله، ويعلنون ذلك صراحة، كما يحصل الآن في بنغازي، وأولئك الذين اضطروا للاشتباك مع المجموعات الإرهابية بسبب اعتدائها عليهم أو للحفاظ على مناطق نفوذهم كما حصل في سرت.

إن كل يوم يمر دون توحد اللبيين في مواجهة الإرهاب، ودون تسهيل حصول الجيش الليبي على السلاح ودون دعم ملموس من المجتمع الدولي للسلطات الليبية الشرعية يعطي الفرصة للتنظيمات الإرهابية لتعزيز قوتها من خلال الحصول على المزيد من المال والسلاح، واستقطاب المزيد من المقاتلين الأجانب إلى ليبيا، وكلما تغاضى مجلس الأمن عن الدعم الذي تقدمه بعض الدول للمجموعات الإرهابية في ليبيا، كلما تفاقمت الأزمة الليبية وزاد الخطر على الدول المجاورة وابتعد الأمل في تحقيق طموحات الشعب الليبي التي عبر عنها في ثورة ١٧ شباط/فبراير ضد الديكتاتورية.

للأسف، رفض المتطرفون وحلفاؤهم حتى الآن التوقيع على اتفاق الصخيرات، وشجعهم على ذلك تلكؤ مجلس الأمن في السماح بتسليح الجيش الليبي واستمرار حصولهم على الدعم بالمال والسلاح من حلفائهم في الخارج، وأيضا الرغبة المعلنة من الحكومة الشرعية في تحاشي استخدام القوة لاستعادة العاصمة وبسط سلطتها على جميع الأراضي الليبية، ونأمل أن يتغير هذا الواقع بخطوات عملية فعالة يتخذها هذا المجلس والمجتمع الدولي لتعزيز قدرات الجيش الليبي، والانخراط بصورة مباشرة في مكافحة الإرهاب في ليبيا في أقرب وقت ممكن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ٥٥/١٠.